الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

•**تاريخ الاجتماع:** 14 أكتوبر 2024

•**جدول الأعمال:**

- النظر في مشروع قانون عدد 2024/55 يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 4 أفريل 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا،
- الاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع قانون عدد 2024/57 يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي.

•**الحضور:**

الحاضرون 12 / **المعتذرون** 01 / **الغائبون** 03 / **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة** 00

افتتاح الجلسة: 10:00 صباحا **رفع الجلسة: 13:30 بعد الزوال**

II- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة، يوم الاثنين 14 أكتوبر 2024 نظرت خلالها في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 4 أفريل 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، ثم استمعت إلى ممثلين عن وزارة المالية والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع قانون عدد 2024/57 يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي.

ثمّ واصلت اللجنة جلستها بالاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي عدد 2024/57.

وذكّر النواب بمخرجات الاجتماع السابق للجنة حول طلب معطيات تتعلق بالبرنامج الإصلاحي للبنك ونتائج التدقيق الشامل والقوائم المالية للخمس سنوات الأخيرة.

وتقدموا بعديد التساؤلات والاستفسارات تعلقت أساسا بالتوجه الاستراتيجي للدولة لإصلاح القطاع البنكي وتطويره والأسباب التي أدت إلى تدهور الوضعية المالية للبنك التونسي السعودي وأسباب الخسائر المتراكمة، مؤكدين على ضرورة وضع برنامج متكامل لإنقاذ هذه المؤسسة المالية وتمكينها من الإسهام الفاعل في الدورة الاقتصادية.

كما تساءلوا عن مدى استجابة مبلغ الاكتتاب في إنقاذ هذا البنك وتحسين نتائجه وعمّا إذا كانت هذه الإجراءات ستشمل بقية البنوك المشتركة.

كما ذكروا بطلب موافاة اللجنة بقائمة المستفيدين من القروض التي لم يتمّ استخلاصها، وأكدوا على الأسباب التي ساهمت في تأزم وضع هذه البنوك وتحديد المسؤوليات ومعاقبة المسؤولية عن ذلك.

وفي تدخلها، أبرزت المديرة العامة للتمويل أنّ هذه الصعوبات تعود بالأساس إلى أسباب هيكلية تمثلت في تحويل بنوك التنمية إلى بنوك شمولية وعدم تمكنها من منافسة البنوك التجارية، وأخرى داخلية تهم البنك حيث تقلص نشاطه وارتفعت ديونه المتعثرة مما أدى إلى تسجيل خسائر متراكمة وإدراجه ضمن لجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية وتحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية بحكم وضعيته المالية المتعثرة.

وأضافت أنّه تمّ النظر في هذا الملف خلال جلسة وزارية بتاريخ 30 أكتوبر 2023 أفضت إلى إقرار المحافظة على مساهمة الدولة والمساهمين العموميين في رأس مال بنوك التنمية المشتركة، وتكوين لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة وتكليف مكتب خبرة لكل بنك للقيام بتدقيق شامل وتقديم حلول للإصلاح وإعادة هيكلة هذه البنوك.

هذا وأفادت أنّ مكاتب الخبرة أتمّت أعمالها وسيتمّ عرضها على مستوى جلسة عمل وزارية.

كما أكدت أنّ البنك التونسي السعودي ليس في وضعية إفلاس بل إنّه يواجه صعوبات مالية أدت إلى اعتباره في وضعية عدم احترام مؤشرات التصرف الحذر وخاصة مؤشر الملاءة المالية والقاعدية حيث بلغ 0.96% سنة 2022، وأضافت أنّ قرار الترفيع في رأس المال سيشمل كل بنوك المشتركة.

وأفاد مدير عام البنك التونسي السعودي أنّه تمّ إخضاع هذا البنك إلى مهمة تدقيق شامل خلال سنة 2024 شملت كل المجالات المالية والمؤسساتية والاجتماعية، ثم قدم ملامح المخطط الاستراتيجي للبنك التونسي السعودي واستعرض الخيارات المقترحة، حيث تمّ اعتماد برنامج يسمى "Plan Transform" سيمكن البنك من تجاوز نتائجه السلبية خلال الخمس سنوات القادمة، مبيّنا أنّ هذا الخيار يضم توجهات عامة تتعلق خاصة بالحوكمة والنجاعة المالية والتجارية والتصرف في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية.

وأضاف أنّ اقتراح الترفيع في رأس مال البنك بـ100 مليون دينار مقسّما بالتساوي بين الدولة التونسية والطرف السعودي سيمكّن البنك من احترام مؤشراته المالية للقيام بمهامه كبنك شمولي وتحسين موارده الذاتية، مؤكدا أنّه تم وضع خطة متكاملة لاستخلاص الديون المتعثرة التي بلغت 46%.

وبخصوص مبلغ الاكتتاب اعتبر أنّه كاف وفي صورة تواصل تعثر البنك يمكن اقتراح تمويلات إضافية يتمّ تحديد مبلغها لاحقا.

وفي نهاية الجلسة، قررت اللجنة طلب الاستماع الى وزيرة المالية لمزيد الاستيضاح حول مشروع هذا القانون.

I- قرار اللجنة:

قررت اللجة طلب عقد جلسة استماع إلى السيدة وزيرة المالية.

رئيس اللجنة: عصام شوشان **مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري**